الموقف الصيني من القضية الفلسطينية
بعد 7 أكتوبر

عبد المهدي مطاوع

شكلت أحداث السابع من أكتوبر 2023م، منعطفًا مفصليًا في المسار الطويل للقضية الفلسطينية، وفي خضمّ التطورات المتسارعة على الساحة، برز الموقف الصيني كأحد المواقف الدولية الرئيسية التي تسعى للحفاظ على الإطار السياسي الشامل وتصعيد الدعوات للحكمة وضبط النفس.

وتندرج رؤية الصين، التي تكرس دعوتها المستمرة لحل الدولتين كسبيل وحيد للسلام العادل والدائم، ضمن سياق تاريخي طويل من الدعم الدبلوماسي الثابت للقضية الفلسطينية. ومن ثم سوف تظل السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية في النهاية جزءاً من رؤية أكبر تسعى من خلالها إلى تقديم نفسها كقوة عالمية مسؤولة، بل وبديلة للقيادة الغربية المنفردة بالنظام الدولي.

ويتناول هذا التقرير تطور وتعزيز الموقف الصيني من القضية الفلسطينية، في أعقاب السابع من أكتوبر من خلال تحليل تصريحاتها الرسمية الصدرة عن بكين، ومبادراتها الدبلوماسية، ومواقفها في المحافل الدولية، سعيًا لفهم الدور الذي تطرحه بكين في ظلّ المشهد المعقّد الراهن.

أولا: التطورات، بعد 7 أكتوبر 2023م

تتسم التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية عقب السابع من أكتوبر 2023م، بتعقيد غير مسبوق وارتفاع كبير في مستوى التصعيد والعنف، مما أدى إلى أزمة إنسانية وسياسية عميقة. في خضم ذلك، برزت السياسة الخارجية الصينية بخطوات عملية ومبادرات واضحة، سعت من خلالها إلى لعب دور بناء يرتكز على مبادئها الدبلوماسية التقليدية، مع تكييف أدواتها لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة.

ويمكن أن نلخص الموقف الصيني في أربعة محاور رئيسية، تتراوح بين الدعوة الفورية للتهدئة والإغاثة الإنسانية، وصولاً إلى استئناف المسار السياسي عبر آليات دبلوماسية مبتكرة. وتهدف هذه المحاور إلى معالجة الأعراض الطارئة للأزمة، وفي ذات الوقت معالجة جذورها التاريخية، من خلال إحياء الحلول السياسية العادلة. وقد جاءت هذه المحاور الأربعة استجابة الصين للأزمة، ولك على النحو التالي:

1. **دعوة متوازنة للتهدئة**: دعت الصين فوراً إلى وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين، مع الحفاظ على خطاب دبلوماسي متوازن يركز على وقف العنف فوراً بدلاً من إصدار إدانات أحادية الجانب، مما يعكس سعيها للحفاظ على قنوات اتصال مع جميع الأطراف.
2. **مبادرة السلام الخماسية**: اقترحت الصين خطة سياسية شاملة عبر **مبادرة السلام الخماسية**، داعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام فوري، وإحياء حل الدولتين كخيار استراتيجي، مع التأكيد الثابت على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

3. **الدبلوماسية النشطة والمباشرة**: الانخراط في دبلوماسية مكثفة على الأرض، حيث استضافت الصين في أبريل 2024م، لقاءات تاريخية بين الفصائل الفلسطينية في بكين لتعزيز الوحدة الوطنية، واستقبلت وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، ودعت الرئيس محمود عباس لزيارة رسمية، بهدف تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني.

4. **المساعدات الإنسانية العاجلة**: قدمت الصين دفعات من المساعدات الإنسانية الطارئة لفلسطين، شملت مساعدات طبية ومالية وعينية، للتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الأزمة، مؤكدة على التزامها العملي بمساعدة الشعب الفلسطيني إلى جانب دعمها السياسي.

ثانيا: الموقف الشعبي الصيني:

لا يقتصر الموقف الصيني من القضية الفلسطينية على الإطار الرسمي فحسب، بل يحظى بتعاطف وتضامن واسعين على مستوى الرأي العام الصيني، والذي عبر عن نفسه عبر منصات التواصل الاجتماعي والمجالات الثقافية والفكرية. وقد تجلى هذا التضامن الشعبي من خلال عدة مظاهر رئيسية، كان أبرزها الحوار الحي والتفاعل الكبير على منصات التواصل الاجتماعي المحلية.

فقد شهدت، على سبيل المثال، منصة «**ويبو**» (Weibo) الشبكة الاجتماعية الأكثر شعبية في الصين، تدفقاً واسعاً للمنشورات والهاشتاجات (#) المعبرة عن التعاطف مع الفلسطينيين وتدعو إلى السلام، مثل وسم «**نحن مع فلسطين**» مع حرص غالبية المستخدمين على التركيز على البعد الإنساني وتجنب الخطاب الطائفي، أو التحريضي.

كما عبر عدد من الأكاديميين والكتاب والنشطاء الصينيين البارزين، مثل بعض الباحثين في معهد الشرق الأوسط، عن آرائهم عبر لمقالات ومقابلات إعلامية، سلطوا خلالها الضوء على المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني وضرورة إنصافه.

ومن الظواهر اللافتة أيضًا قيام بعض المواطنين والمعلقين برسم مقارنات بين كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حريته وبين تاريخ الصين الطويل في مقاومة الغزو والاحتلال الأجنبي، حيث جرى تشبيه معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال بـ«قرن من الإذلال» الذي كابدته الصين في الماضي، مما يعكس استحضاراً للذاكرة التاريخية الجماعية التي تعزز فهمًا أعمق للنضال الفلسطيني. هذا المزيج من التعاطف الإنساني المباشر والاستدعاء التاريخي يُشكل خلفية اجتماعية داعمة للسياسات الرسمية، ويؤكد عمق وترسخ تعاطف الشعب الصيني مع القضية الفلسطينية العادلة.

ثالثا: دو افع الموقف الصيني:

يستند الموقف الصيني الثابت تجاه القضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها من تصعيد، إلى دوافع متعددة المستويات تعكس رؤية استراتيجية شاملة:

1. **المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية**: تستند الصين تقليدياً إلى مبادئ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وحق الشعوب في تقرير المصير. وتعتبر القضية الفلسطينية نموذجاً تاريخياً للصراع من أجل التحرر الوطني، مما يجعل دعمها جزءاً من نسيج سياستها الخارجية المبدئية.
2. **السعي لتعزيز الدور الدولي كوسيط عادل**: تسعى الصين لتقديم نفسها كقوة عالمية فاعلة ومعتدلة في حل النزاعات الدولية، وترى في القضية الفلسطينية-الإسرائيلية فرصة لتعزيز هذا الدور من خلال طرح مبادرات سلام متوازنة والترويج للحلول السياسية.
3. **الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي**: تدرك الصين أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط يهدد الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، بما في ذلك أمن الطاقة وخطوط التجارة العالمية الحيوية لمصالحها الاقتصادية.
4. **تعزيز التضامن العالمي الجنوبي-الجنوبي**: تحافظ الصين على تقليد دعم قضايا التحرر الوطني في العالم النامي، ودعم القضية الفلسطينية يقوي تحالفاتها مع دول الجنوب العالمي ويعزز مكانتها كقائدة للعالم النامي.
5. **موازنة التأثيرات الجيوسياسية**: في سياق التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، يمثل الموقف المستقل والمتوازن للصين تجاه الصراع وسيلة لتقديم نموذج دبلوماسي بديل، وإظهار اختلاف في النهج عن السياسات الغربية التي تراها منحازة.

ثالثا: تقييم السياسة الصينية

تُظهر السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر 2023م، اتساقاً استراتيجياً مع مبادئها التاريخية، حيث حافظت على دعمها الثابت لحل الدولتين كخيار سياسي وحيد، مع التأكيد المتجدد على الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

من ناحية أخرى، تجلت مرونة تكتيكية ملحوظة في الاستجابة للواقع المتغير، عبر تكثيف الدبلوماسية الميدانية (كاستضافة المصالحة الفلسطينية) وتقديم مبادرات سياسية ملموسة (مثل الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام)، مما يعكس سعياً لتحويل المبدأ إلى فعل مؤثر.

على الصعيد الإنساني والدبلوماسي، نجحت السياسة الصينية في تعزيز صورتها كقوة معتدلة ومناصرة للعدالة، عبر الدعوة المتكررة لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتقديم المساعدات العاجلة، وهو ما لاقى صداً إيجابياً في أوساط الرأي العام العربي والدولي الرافض للانحياز الأحادي.

لكن تواجه هذه السياسة تحديات جسيمة في التطبيق الفعلي، لا سيما في ظل استمرار الجمود السياسي وتعقيدات المشهد الإقليمي والقدرة المحدودة لأي طرف خارجي على إجبار الأطراف المتحاربة على قبول حلول سياسية في المدى القريب، مما يطرح تساؤلات حول فاعلية الأدوات الدبلوماسية الصينية الحالية.

في المحصلة، تمثل السياسة الصينية نهجاً طويل الأمد يركز على البناء المؤسسي (كتعزيز الوحدة الفلسطينية) وتعزيز التوافق الدولي حول الحل السياسي، أكثر من كونه تدخلاً آنياً لتغيير موازين القوى على الأرض، مما يضعها في موقع الوسيط الداعم للعملية السلمية أكثر من موقع الفاعل الحاسم في المعادلة الأمنية الراهنة. ولهذا يمكن تقييم الموقف الصيني كالتالي:

- **اتساق نسبي**: حافظت الصين على موقف متسق إلى حد كبير يدعم الحقوق الفلسطينية، رغم تغير الظروف الإقليمية.
- **توازن دبلوماسي**: حاولت الصين الحفاظ على علاقات مع جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل، مع تأكيد دعمها للقضية الفلسطينية.
- **فعالية محدودة**: على الرغم من النوايا يبقى تأثير الصين الفعلي في عملية السلام محدوداً مقارنة باللاعبين التقليديين.
- **تطور تدريجي**: انتقل الموقف الصيني من الدعم السياسي التقليدي إلى محاولات أكثر نشاطاً للمشاركة في الوساطة والدبلوماسية.

مع الأخذ في الاعتبار أن التحديات المستقبلية في هذا الشأن يمكن أن يتمثل في الحفاظ على التوازن بين العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين، والقدرة على تحويل الدعم السياسي إلى تأثير ملموس على الأرض، والتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى.